افتتاحية: معتقلون سياسيون في الجزائر يضربون عن الطعام احتجاجاً على القمع المتزايد

منذ 28 يناير، دخل نحو 40 سجيناً سياسياً في الجزائر في إضراب عن الطعام، مطالبين بالإفراج عن اعتقالهم غير القانوني والتعسفي ووقف الملاحقة القضائية المتزايدة للناشطين الديمقراطيين بتهمة 'الإرهاب' بموجب المادة الجديدة رقم 87 مكرر من قانون العقوبات. هناك نساء وشباب وأعضاء من النقابة المستقلة SNAPAP، المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للغذاء IUF، هم من بين المضربين عن الطعام المسجونين تحت بند 'التوقيف المؤقت" في انتظار المحاكمة وإصدار الأحكام. وقد انضم العديد من قادة النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP المنتسبة للـIUF إلى الإضراب تضامناً من المضربين.

لقد تصاعد القمع في الجزائر بشكل ملحوظ منذ اندلاع الحراك الجماهيري من أجل الديمقراطية 'الحراك' في فبراير 2019. ومع أن كوفيد تسبب في ابتعاد الحراك عن الشوارع في عام 2020، لكن إحياء الإضرابات والاحتجاجات في الشوارع في مطلع العام الماضي أدى إلى حملة قمع وحشية. وفي أعقاب الإفراج عن نحو 40 سجيناً نتيجة وساطة شديدة في فبراير 2021، أحصت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين (CNLD) حوالي 70 سجيناً من سجناء الرأي. أما اليوم فيبلغ عددهم 330 سجيناً.

وبعد التغييرات التي أدخلت على قانون العقوبات خلال العام الماضي، فإنه يمكن محاكمتهم - حتى بأثر رجعي - بتهمة "الإرهاب" لمحاولتهم ممارسة حقوقهم الأساسية.

وفي تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في 24 يونيو 2021، حذرت المنظمة من أنه "منذ أبريل 2021، لجأت السلطات الجزائرية بشكل متزايد إلى استخدام تهم "الإرهاب" أو "التآمر ضد الدولة" لمحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الحراك".

وفي أبريل من العام الماضي، تمت محاكمة قدور شويشة، المنسق الوطني لنقابة عمال التعليم SESS وهو عضو بارز في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مع اثني عشر من المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان بتهمة 'الانضمام إلى منظمة إرهابية أو تخريبية نشطة في الخارج أو في الجزائر'.

وفي 30 يونيو2021، تم اعتقال رمزي دردر، وهو ميكانيكي سيارات وعضو في المكتب الوطني للنقابة الوطنية للعمال غير الرسميين، المنتسبة للكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة COSYFOP، بتهم منها "الإرهاب"، وتقويض معنويات الجيش، وتقويض الوحدة الوطنية من خلال منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي أغسطس 2021، نُقل رمزي إلى سجن للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام والمتهمين بالإرهاب، على الرغم أنه لم يُحدد موعد لمحاكمته حتى الآن.

وفي الفترة ما بين 2 و 11 يناير 2022، تم اعتقال أربعة من مسؤولي نقابة COSYFOP وكونفدرالية SNATEG المنتسبة للـIUF، والنقابة المستقلة لعمال شركة الطاقة الوطنية سونلغاز، وسجنوا، ثم أطلق سراحهم تحت 'الإشراف القضائي'. وقد وجهت إليهم بموجب المادة 87 مكرر من قانون العقوبات تهمة 'تنظيم وتجنيد منظمة إرهابية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم منظمة إجرامية تضر بالوحدة الوطنية.'

ولا يتم اتهام جميع النقابيين بتهم 'الإرهاب'، ولكنهم جميعاً يتعرضون لجولات لا نهاية لها من الاضطهاد على أيدي المحاكم والشرطة. ومن الأمثلة النموذجية لذلك هو الملاحقة القضائية المتكررة للمعلمة دليلة توات، وهي الناشطة منذ سنوات عديدة في الدفاع عن حقوق العاطلين عن العمل. لقد تم اعتقال دليلة وسجنها في 3 يناير 2021، بتهمة إهانة المؤسسات العامة، وتوزيع منشورات تضر بالحفاظ على النظام العام والتحريض على التجمع غير القانوني - وذلك لحثها على مقاطعة الانتخابات. تم إدانة دليلة وحُكم عليها بالسجن لمدة 18 شهراً في 19 يناير 2021، ثم أفرج عنها مؤقتاً في 19 فبراير ووُضعت تحت 'الإشراف القضائي' بعد قيامها بإضرابين عن الطعام أثناء انتظارها

استئناف الحكم. وفي نوفمبر 2021، حُكم عليها بالسجن لمدة 6 أشهر، مرة أخرى بتهمة إهانة مؤسسة عامة؛ وفي مارس نددت بالظروف التعسفية لسجنها وطلبت الانتصاف القانوني. وفي 31 يناير 2022، تم القبض عليها في مستغانم، وسُجنت ووجهت إليها تهمة التحريض على التجمهر غير القانوني، وإهانة هيئة عامة وتوزيع منشورات تضر بالمصلحة الوطنية.

منذ عام 2017، أكدت الهيئات الإشرافية في منظمة العمل الدولية بانتظام وجود انتهاكات للحقوق النقابية الأساسية، ودعت الحكومة إلى ضمان حقوق النقابات المستقلة في الدولة، ولكن لا توجد نتيجة حتى الآن.

لقد قامت الشرطة بإغلاق المقرات الرئيسية للنقابات المستقلة بالأختام. كما إن المراقبة المستمرة والملاحقات القضائية المتكررة للنشطاء، والتجريم الفعال للنشاط النقابي، الذي يشمل هذه الأيام التهديد بالملاحقة القضائية بتهمة 'الإرهاب'، تجعل من المستحيل على أعضاء النقابات التواصل بحرية والاجتماع علناً. ولا يزال قادة النقابات وأعضائها يُفصلون من وظائفهم ويُدرجون على القائمة السوداء للحرمان من وظائف القطاع العام.

تقوم الحكومة بإعداد برنامج تقشف قاسي، مما يمهد الطريق لانفجار اجتماعي في الوقت الذي تكثف فيه عمليات القمع التي تحرم العمال من كل تمثيل مستقل.

وهناك حاجة إلى للقيام بإجراءات فورية للمحافظة على حياة وحرية الجزائريين الذين يناضلون من أجل الديمقراطية. لقد حان الوقت الآن لكي تُبدي النقابات على الصعيد الدولي تضامنها النشط مع جميع الذين تم سجنهم أو اضطهادهم أو مضايقتهم بسبب مشاركتهم الديمقراطية ونشاطهم النقابي، فضلاً عن أخواتنا وإخواننا الذين يناضلون من أجل حرية تكوين النقابات وحقوق العمال.